**المحاسبة المتوسطة**

**Intermediate Accounting**

**مفردات المادة**

**الفصل الأول (الإطار المفاهيمي للمحاسبة)**

الإطار الفكري للمحاسبة – مقدمة عن المحاسبة، تعريفها وطبيعتها، ودور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار ، الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية ، المفاهيم الأساسية للمحاسبة الافتراضات المحاسبية والمبادئ المحاسبية والقيود التطبيقية .

**الفصل الثاني**

مفهوم الحسابات الختامية، مكوناتها، عناصرها، طرق إعدادها**.**

**الفصل الثالث( المدينون )**

تعريف المدينون ، طبيعة المدينين في القوائم المالية ، اظهار المدينين في القوائم المالية ، وتكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة من رصيد المدينين أو المبيعات الاجلة أو تحليل اعمار المدينين ، مفهوم الديون المعدومة ، معالجة القيدية للديون المعدومة والديون المعدومة المحصلة في نفس السنة أو السنة التالية .

**الفصل الرابع** (النقدية)

النقدية ومطابقة كشف البنك ، وتحديد الرصيد النقدي الصحيح ، وتوضيح السحب على المكشوف **.**

**الفصل الخامس (اندثار الموجودات الثابتة )**

اندثار الموجودات الثابتة أسبابه، أسس احتسابه ، طرق احتساب الاندثار وطرق تسجيل الاندثار ، معالجة تغير احتساب الاندثار، تغير العمر الإنتاجي، الموجودات الثابتة المندثرة والتي لا تزال قيد الاستعمال ، بيع الموجودات الثابتة ، استبدال الموجودات الثابتة ، خسائر وأرباح بيع واستبدال الموجودات الثابتة.

**الفصل السادس (التسويات القيدية )**

 ورقة العمل Work Sheet والتسويات القيديةAdjustments Entries .

**الفصل السابع (المخزون السلعي)**

مفهوم المخزون السلعي ، طرق جرد المخزون السلعي (الجرد الدوري والجرد المستمر ) ، طرق تسعير البضاعة بالكلفة التاريخية ( ما يرد أولا يصرف أولا ، ما يرد اخيرا يصرف أولا ، المعدل الموزون ، التمييز العيني ) طرق تسعير البضاعة بالكلفة أو السوق أيهما اقل .

الفصل الأول

لإطار المفاهيمي (النظري) للمحاسبة Conceptual Framework for Accounting يشبه الدستور الذي يقود النظام المحاسبي، ويجب الالتزام به، للتمكن من تحقيق الخطوة الأولى في الدورة المحاسبية، وخير تشبيه هنا لدستور الدولة، فالنظام الحكومي للدولة الحكومي مرتبط بدستورها، ومن دونه تكون الأمور غير منظمة وعشوائية، ولهذا عند ظهور أي قرار حكومي أو تشريع يجب ان يتماشى مع الدستور قلباً وقالباً، وفي حالة مخالفته يتم رفضه جملة وتفصيلاً. وعلي ذلك يعتبر الإطار النظري للمحاسبة نظام متناسق من الأهداف المترابطة والأساسية، والتي تؤدي إلي معايير متوافقة تحدد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية.

والإطار النظري السليم يجب أن يساعد في تطوير وإصدار مجموعة متناسقة من المعايير والممارسات التي تستند إلي أساس واحد، كما يجب أن يزيد من فهم المستخدمين للقوائم المالية، وكذلك يزيد من الثقة فيها، ويؤدى إلي تعضيد إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للشركات المتماثلة، فالأحداث المتماثلة يجب أن يتم المحاسبة عنها بطريقة واحدة، وأخيراً فإن الإطار النظري يقدم حلولاً عملية للمشاكل الجديدة التى قد تظهر نتيجة التطور الإقتصادي.

يوضح الإطار الفكرى للمحاسبة السبب الذى من أجله يعمل النظام المحاسبي بطريقة دون أخرى، إذ أن كل إجراءات المحاسبة يحكمها إطار أو خلفية نظرية، وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية The Financial Accounting Standards Board -FASB- سلسلة من المطبوعات تشرح الإطار الفكرى للمحاسبة، أطلق عليها "قوائم مفاهيم المحاسبة المالية"، ويجب أن نعلم أن الفهم الجيد لمفاهيم المحاسبة يجعل من السهل تعلم أى إجراء محاسبي طالما أننا نعرف السبب الذي من أجله يجب أن يتم عمل هذا الإجراء بطريقة معينة.

حيث يهدف الإطار الفكري للمحاسبة إلى إيجاد إطار نظري، يكفل تبرير استخدام الأساليب والإجراءات المحاسبية السائدة، وتقييم الممارسات المحاسبية، والتنبؤ بالآثار المترتبة على تطبيق إجراءات محاسبية جديدة.

ولقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB هذا الإطار في عام 1976م كما يلي:- [ يمثل الإطار النظري دستوراً ونظاماً متماسك من الأهداف والأسس المترابطة، التي تؤدي إلى إيجاد معايير ثابتة قادرة على وصف طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية، حيث تحدد الأهداف أغراض المحاسبة، والأسس ما هي إلا الخلفية الفكرية التي ترتكز عليها المحاسبة، وتهدف إلى المساعدة على اختيار الأحداث التي تتم المحاسبة عنها، وكيفية قياس تلك الأحداث والوسائل الكفيلة بتوصيلها إلى الجهات ذات العلاقة، وتعتبر المفاهيم من هذا النوع أساسية نظراً لأن المفاهيم الأخرى تنبع منها، كما أن تكرار الإشارة إلى تلك المفاهيم تعتبر ضرورية لوضع وتفسير وتطبيق معايير المحاسبة ومعايير التقرير

إن الإطار الفكري للمحاسبة ووفقا لوجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB يهدف إلى التالي:-

 - مساعدة مجلس معايير المحاسبة المالية على إصدار المعايير المحاسبية.

 - تقديم خلفية فكرية يتم من خلالها معالجة المشاكل المحاسبية المختلفة في حالة عدم توافر معايير بشأنها.

 - الحد من الاجتهادات والأحكام الشخصية عند إعداد القوائم المالية.

 - تعزيز قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة وذلك من خلال تخفيض عدد البدائل المحاسبية.

والإطار النظري للمحاسبة مكون من ثلاث مستويات، هي:-

1- المستوي الأول - يحدد أهداف القوائم والتقارير المالية.

2- المستوى الثاني - يحدد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعناصر القوائم المالية.

3- المستوى الثالث - يحدد مفاهيم القياس والاعتراف (الفروض، والمبادئ ، والمحددات(

**النقدية ومطابقة كشف البنك Cash And Bank Reconciliation**

نهاية كل شهر يرسل البنك كشف حساب إلى المودع (شركة كانت أو شخص) وهو نسخة من حساب المودع داخل البنك ، فإذا لم ترتكب أية أخطاء سواء بواسطة البنك أو المودع، وإذا وصلت الإيداعات للمصرف ووصلت الشيكات التي سحبها المودع للمصرف خلال نفس الشهر، وإذا لم تحدث أية معاملات غير عادية يمكن أن تُوثر على رصيد النقدية سواء بسجلات المصرف أو المودع، فان رصيد النقدية الذي يقرر عنه البنك إلى المودع سوف يساوي الرصيد الموضح بسجلات المودع، ولكن هذه الحالة نادراً ً ما تحدث بسبب واحد أو أكثر من سبب.

 وفي الوقت الذي تلجأ معظم المنشآت أو الشركات في الوقت الحاضر إلى الاحتفاظ بأموالها في البنوك نظراً للخدمات المصرفية التي تؤديها البنوك لعملائها وأيضا إلى المخاطر التي قد تتعرض لها من خطر السرقة أو الاختلاس أو غيرها من المخاطر, وبالتالي فان الشركة تقوم بفتح حساب جاري لها بالبنك يكون لها الحرية بالإيداع والسحب وقت ما تشاء وفقاًً لإجراءات معينة. والقيد المحاسبي عند الإيداع .

 ××× من حـ / البنك

××× إلى حـ / النقدية أو أوراق قيض يرسم التحصيل أو حوالات

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

وعند السحب يكون القيد المحاسبي

××× من حـ / الصندوق أو الجهة المستفيدة

 ××× إلى حـ / البنك ( الحساب الجاري في البنك)

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

وفي نهاية كل فترة مالية يتم جرد الأرصدة النقدية في البنك الظاهر في الكشف المرسل مع رصيد البنك في دفاتر أو سجلات المنشأة أو الشركة إذ عادة ما ترسل البنوك ( المصارف ) كشف حساب للمنشأة توضح فيه العمليات التي قامت بها المنشأة من إيداع وسحب من حسابها في البنك خلال فترة مالية محددة.

 ويلاحظ إن الرصيدين يكونان متعاكسين بمعنى إن رصيد حساب البنك في دفاتر المنشأة يكون مديناً بينما يكون رصيد حساب المنشأة في دفاتر البنك والخاص بالمنشأة دائناً (حسابات جارية دائنة). وبالعودة إلى أسباب الاختلاف عند إجراء المطابقة بين رصيد كشف حساب البنك ورصيد حساب البنك بدفاتر الأستاذ يتبين الآتي :-

1. إيداعات بالطريق: قد تسجل الإيداعات النقدية في سجلات المودع في نهاية الشهر الذي تحصل فيه ولكنها لتسجل بواسطة البنك في الشهر التالي.
2. الشيكات التي لم تقدم للبنك بعد: شيكات تسجل لدى المودع مسحوبة من رصيد البنك في سجلاته لكنها لم تصل للبنك بعد (شيكات موقوفة).
3. الأعباء المالية التي يتحملها البنك: مصروفات يسجلها البنك على حساب المودع دون دراية أو علم المودع (شركة أو شخص كان) مثل الخدمات المصرفية، طباعة الشيكات، تأجير الخزائن، مصاريف تحصيل .....الخ.
4. الايردات التي يقبضها البنك لصالح المودع: مثل عمليات التحصيل لأوراق القبض أو الفوائد الدائنة ......قد لا تكون معلومة لدى المودع إلا بعد استلام كشف البنك.
5. الأخطاء المحاسبية لدى الطرفين: أن الأخطاء سواء من جانب البنك أو المودع تؤدي إلى اختلاف الرصيد طبقاً لسجلات المودع.

لذلك يجب إجراء تسوية لتحديد طبيعة الاختلافات بين الطرفين. وهناك شكلان لكشف تسوية البنك، أحداهما يقوم بإجراء التسوية من الرصيد الوارد بكشف البنك إلى الرصيد الظاهر بالدفاتر أو العكس بالعكس.

أما ألأكثر شيوعاً في الاستخدام فانه يقوم بتسوية كل من رصيد البنك والرصيد الدفتري بالشركة وصولاً للرصيد الصحيح للنقدية. وفيما بلي نموذج لمحتويات كشف البنك الأكثر شيوعاً والذي يجمع الرصيد طبقاً لكشف الحساب والرصيد طبقاً لسجلات المودع :

|  |  |
| --- | --- |
| سجلات البنك | سجلات الشركة (المودع) |
| **الرصيد الظاهر بكشف الحساب في نهاية الفترة** |  | ×××× | **الرصيد طبقاً لسجلات الشركة** |  | ×××× |
| **يضاف: الإيداعات بالطريق** | ××× |  | **يضاف: إيرادات ومتحصلات مصرفية لم تسجل في الدفاتر(أ.ق برسم التحصيل)** | ××× |  |
|  **متحصلات غير مودعة** | ××× |  | **أخطاء محاسبية لدى المودع تؤدي لتخفيض الرصيد الدفتري** | ××× | ×××× |
| **أخطاء للبنك تؤدي لتخفيض رصيد كشف الحساب** | ××× | ×××× |  |  | ×××× |
|  |  | ×××× | **يطرح: مصاريف مصرفية لم تُسجل بسجلات الشركة (المودع)** | ××× |  |
| يطرح: الشيكات التي لم تقدم للبنك للتحصيل (موقوفة) | ××× |  | **أخطاء محاسبية لدى المودع تؤدي لزيادة الرصيد الدفتري** | ××× |  |
| أخطاء للبنك تؤدي لزيادة رصيد كشف الحساب | ××× | (××××) |  |  | (××××) |
| الرصيد الصحيح للنقدية |  | ×××× | الرصيد الصحيح للنقدية |  | ×××× |

ملاحظة: ينتهي الجزءان بنفس (الرصيد الصحيح للنقدية) وهو المقدار الذي يُقرر عنه في الميزانية.

مثال 1 / ظهر رصيد حساب المصرف في سجلات شركة المثنى بتأريخ 31/12/2012 بمبلغ 230000 إما رصيد حساب المصرف بموجب الكشف مبلغ 287000 وعند التدقيق تبين الآتي :.

1. بلغت الإيداعات بالطريق 30000 والصكوك المرفوضة 24000 .
2. حصل المصرف ورقة قبض لصالح الشركة مبلغها 40000 واستقطع 10% من قيمة الورقة كعمولة تحصيل .
3. تم تحرير صك لأحد الدائنين بمبلغ 25000 ولم يذهب للمصرف لاستلامه
4. تم شراء بضاعة بمبلغ 12000 بموجب صك سجلها محاسب الشركة بمبلغ 21000 بالخطأ .
5. تم إيداع مبلغ 34000 سجل خطأ من قبل محاسب الشركة بمبلغ 43000 .
6. أضاف المصرف مبلغ 50000 دينار في حساب الشركة إلا انه يخص شركة الهدى .
7. م / 1-إعداد كشف مطابقة البنك .
8. 2- تسجيل قيود التسوية اللازمة

الرصيد بموجب كشف البنك 287000 الرصيد بموجب السجلات 230000

|  |  |
| --- | --- |
| يضاف :إيداعات بالطريق 30000يطرح:صكوك موقوفة 25000 أخطاء الإيداع 50000 75000))الرصيد المعدل الصحيح 242000  | يضاف:أ . ق برسم التحصيل 40000 أخطاء محاسبية ( المشتريات ) 9000 49000 يطرح منه :صكوك مرفوضة 24000عمولة تحصيل 4000خطأ محاسبي ( إيداع بالصندوق) 9000 (37000)الرصيد المعدل الصحيح 242000 |

مثال 2 / بلغ رصيد حساب النقدية بالبنك في سجلات شركة الانتصار بتأريخ 30/11/2012 مبلغ 480000 بينما كان رصيد كشف البنك بنفس التاريخ 350000 و بفحص الفرق بين الرصيدين تبين الآتي :.

1. قام البنك بتحصيل ورقة قبض قيمتها 80000 أرفق إشعار الإضافة بكشف البنك .
2. بلغت المصروفات البنكية 3000 خصمها البنك بكشف الحساب .
3. هنالك إيداعات نقدية بالطريق يوم 30/11 قدرها 190000 لم تظهر بكشف الحساب .
4. هناك شيك مرفوض لأحد العملاء قدره 67000.
5. هناك شيكات أصدرتها الشركة لم تقدم للصرف مبلغها 50000 .
6. تم دفع رواتب الموظفين نقداً بمبلغ 31000 سجله المحاسب 13000 بالخطأ.
7. هناك مبلغ 18000 أودعته شركة الهدى سجله محاسب المصرف لصالح شركة الانتصار.

م / 1-إعداد كشف مطابقة البنك .

2- تسجيل قيود التسوية اللازمة

الموجودات الثابتة الملموسة Tangible Fixed Assets

Property, Plant and Equipment Assets

الموجودات الثابتة :- مصطلح يطلق على تلك الأصول التي تكون ذات طبيعة مادية ملموسة يتم اقتناءها من الوحدة الاقتصادية للمساعدة في العملية الإنتاجية لعدد من الفترات المحاسبية، وتتضمن غالباً : الأراضي Land ، المباني Building والمعدات Equipment والمكائنMachines ........الخ من الموجودات، والصفات الأساسية لهذه الموجودات هي:-

1. يتم اقتناءها لاستخدامها في عمليات الإنتاج وليس لغرض إعادة بيعها .
2. يمتد عمرها الإنتاجي لأكثر من سنة مالية وهي معرضة للاندثار ماعدا الأراضي.
3. تمتلك وجود مادي عكس الموجودات غير الملموسة كشهرة المحل وبراءة الاختراع والعلامة التجارية.

**الحصول على الموجودات الثابتة الملموسة** Acquisition of Property, Plant and Equipment Assets

 الكلفة التاريخية Historical cost هي الأساس الاعتيادي لتقييم هذه الموجودات، وتقاس الكلفة التاريخية بالنقد أو السعر النقدي المعادل للحصول على هذه الموجودات لغاية وصولها لموقع العمل وتهيئتها للاستخدام المطلوب. وبذلك تتضمن كلفة هذه الموجودات سعر الشراء مضاف إليه جميع المصاريف المتعلقة بالمشتريات مثل (مصاريف النقل والشحن والضرائب التركيب والنصب وأي مصاريف أخرى) مدفوعة حتى تكون الموجودات جاهزة للاستخدام. وأي كلف متعلقة بهذه الموجودات تتحقق بعد الحصول عليها مثل الإضافات والتحسينات تضاف إلى كلفة هذه الموجودات إذا تغطي خدمات مستقبلية محتملة وإلا تعتبر مصاريف ايرادية تحمل على الفترة الحالية كما ذكر سابقاً في موضوع المصاريف الايرادية والرأسمالية .

 ويمكن الحصول على هذه الموجودات وتقييمها بإحدى الطرق التالية:-

1. **الشراء بالآجل Deferred Payment**

اعتياديا يتضمن السعر بالآجل فائدة يجب أن لا تحسب ضمن كلفة شراء الموجود وإنما تثبت في حساب الفوائد ويتم غلقها في حساب الأرباح والخسائر نهاية السنة أو السنوات اللاحقة لحين تسديد قيمة الموجود.

 **مثال :** في 1/7/2000 اشترت إحدى الشركات أثاث بورقة دفع قيمتها 100000 دينار واجبة السداد نهاية السنة المالية المنتهية في 31/12/ 2001.

**المطلوب :** إثبات قيود اليومية اللازمة للشراء واحتساب الفائدة لسنتي 2000 ، 2001 علما إن سعر الشراء النقدي للأثاث بلغ في تاريخ الشراء 85000 دينار .

 **الحــل:-**

**قيد الشراء في 1/7/2000**

 85000 ح/ الأثاث

 15000 ح/ مصروف الفائدة

 100000 ح/ أوراق الدفع

**احتساب الفائدة في 31/12/2000**

 15000 × 6/18 = 5000

 5000 ح/ الأرباح والخسائر 31/12 /2000

 10000 ح/ فوائد مدينة مدفوعة مقدماً

 15000 ح/ مصروف الفائدة

**قيد السداد في 31/12/2001**

100000 ح/ أوراق الدفع

 100000 ح/ الصندوق

**قيد تسوية الفائدة في 31/12/2001**

 10000 ح/ فوائد مدينة

 10000 ح/ فوائد مدينة مدفوعة مقدما

 تسوية الفوائد المدفوعة مقدماً

 10000 من حــ /أ. خ 31/ 12/ 2001

 10000 إلى حــ / فوائد مدينةً

1. **شراء عدة موجودات بسعر واحد** Lump Sum Purchase

عند شراء مجموعة من الموجودات بسعر إجمالي واحد يجب توزيع كلفة الشراء الكلية بين الموجودات المختلفة ، وفي التطبيق فان الأقيام السوقية تكون الأساس في التوزيع .

1. **الحصول على الموجودات الثابتة بإصدار أوراق مالية**

Acquisition of Property, Plant and Equipment Assets by issuance of securities

 عند الحصول على الموجودات الثابتة الملموسة بإصدار أوراق مالية كالأسهم مثلا فان كلفة هذه الموجودات تقاس بالقيمة الاسمية لهذه الأسهم إذا كانت لهذه الأسهم قيمة سوقية حيث تعتبر القيمة السوقية للأسهم الصادرة أفضل مقياس للسعر النقدي المعادل لكلفة هذه الموجودات .

1. **الهبة أو الإهداء أو المنحة** Donations or Gifts or Grant

 قد يتم الحصول على الموجودات الثابتة عن طريق الهدايا والتبرعات وبدون مقابل ، وهناك رأيين لمعالجة هذه الحالة وهما : إما إظهار الموجودات الثابتة المهداة بقيمة رمزية في السجلات وبهذه الحالة لا تخضع للاندثار، أو تقييم تلك الموجودات بقيم معقولة وإظهارها في السجلات بالقيد التالي:-

 Fixed Assets \*\*\* حــ/ الموجود الثابت

Donations Fixed Assets \*\*\* حــ/ الموجودات الثابتة المهداة

1. **استبدال الموجودات الثابتة** Exchange of Property, Plant and Equipment Assets

 يمكن الحصول على الموجودات الثابتة الملموسة باستبدال الموجودات القديمة بأخرى مستعملة أو جديدة . وفي هذه الحالة تظهر مسالة تقييم الموجودات المستبدلة لاحتساب كلفة الموجودات الجديدة حيث اختلفت آراء المحاسبين حول أي القيم يمكن أن تكون الأساس لعملية الاستبدال ، هل القيمة السوقية للموجود القديم المستبدل أم القيمة السوقية للموجود المستلم مع الاعتراف بأرباح وخسائر الاستبدال أم القيمة الدفترية للموجود القديم مع عدم الاعتراف بأي ربح أو خسارة ، أم الاعتراف بالخسائر في كل الحالات والاعتراف بالربح في حالات محددة ؟

 ولتوضيح المحاسبة عن مختلف عمليات الاستبدال سيتم تناولها في الحالات الثلاث التالية وذلك بعد دراسة موضوع اندثار الموجودات الثابتة:-

**Accounting for Dissimilar Assetsا- المحاسبة عن الموجودات غير المتشابهة**

**Accounting for Similar Assets-Loss situationب-المحاسبة عن الموجودات المتشابهة – حالة الخسارة**

**Accounting for Similar Assets-Gain situation ج- المحاسبة عن الموجودات المتشابهة – حالة الربح.**